مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/02/12م
تاريخ القبول: 2023/04/07م

حُروفُ الزيادةِ في الأبنيةِ الصرفيّةِ
عرضٌ ودراسةٌ

د. يوسف بن محمد عابد العتيبي *

y_m12399@hotmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث حروف الزيادة في الأبنية الصرفية، ويهدف لمعرفة أقوال العلماء في حروف الزيادة قديما وحديثا، واقتضت طبيعة البحث أن يكون في ستة مباحث تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة. فأما المبحث الأول فتناولت فيه مفهوم الزيادة، و في المبحث الثاني: تناولت فيه حروف الزيادة، وفي المبحث الثالث: تحدثت عن حروف الزيادة بين القدماء والمحدثين، وفي المبحث الرابع: تناولت فيه أدلة الزيادة، وفي المبحث الخامس: تناولت فيه أغراض الزيادة وأنواعها، وفي المبحث السادس: فقد تناولت فيه مواضع حروف الزيادة في الأسماء والأفعال، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: التباين بين القدماء والمحدثين في عدد حروف الزيادة، وأن الظواهر الصوتية كالكسكسة لا تعد من مواضع الزيادة.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، الظواهر الصوتية، التركيب النحوي، أدلة الزيادة.

* دكتوراه في اللغويات - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العتيبي، يوسف بن محمد عابد، حُروفُ الزيادةِ في الأبنيةِ الصرفيّةِ - عرضٌ ودراسةٌ، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع2، 2023: 239-270.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 12-02-2023
Accepted: 07-04-2023

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Infixation in the Morphological Structures: A Review Study

Dr. Yusuf Bin Mohammed Abed Al-Otaibi *

y_m12399@hotmail.com

Abstract:

This research focuses on the study of infixes within morphological structures. Its objective is to emphasize the views of scholars on infixes both traditionally and contemporarily. The research consists of six sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion. The first section covers the fundamental concept of infixes, while the second section delves further into the topic of infixes. The third section explores the historical development of infixes, comparing the perspectives of ancient and modern scholars. The fourth section presents evidence supporting the existence of infixes. The fifth section discusses the purposes and various types of infixes, while the sixth section specifically addresses the positions of infixes in nouns and verbs. The study yielded several significant findings, including the disparity between ancient and modern scholars regarding the number of infixes and the exclusion of phonetic phenomena like "*kaskasa*" from the category of infixes.

Keywords: Arabic Grammar, Phonetic Phenomena, Grammatical Structure, Evidence of Infixation.

* PhD in Linguistics, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Otaibi, Yusuf Bin Mohammed Abed, Infixation in the Morphological Structures: A Review Study, Journal of Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V5, I2, 2023: 239 -270.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted, and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1500

المقدمة:

إنّ من أجلّ علوم العربيّة علم الصرف، الذي نشأ في بداياته الأولى مرتبطًا بعلم النحو، ثمّ استقلّ عنه وتفرّد بمؤلفاتٍ خاصةٍ به. وقد اتبع القدماء في أوّل مؤلفاتهم المنهج العلمي في عرض القواعد الصرفيّة، ثم جاءت مرحلة بعدها اتّجه فيها التأليف وفق المنهج التعليمي؛ أي أنّ علم الصرف انتقل من علم للصيغ إلى علم للصياغة.

وفي حين أنّ علم النحو اهتم بالتراكيب العربية، فإنّ علم الصرف اهتم بالأبنية وما يعتريها من زيادةٍ وإبدالٍ وإعلالٍ وقلب وغير ذلك.

والذي يهمنا في هذه الدراسة الزيادة في الأبنية الصرفيّة التي تعدّ وسيلةً مهمةً في النموذج الصرفي لمعرفة الزائد من الأصلي، وتكمن أهمية هذا الدراسة في معرفة أصالة الحرف في الكلمة أو زيادته، وبيان أثرها على البنية الصرفية، والهدف من هذه الدراسة الوقوف على حروف الزيادة المجموعة في قولك (سألتمونيها) أو (اليوم تنساه) أو (أمان وتسهيل)لمعرفة الاختلاف بين القدماء والمحدثين فيها، ومع كثرة الدراسات التي تناولت الزيادة إلا فإن المطلع على ما جاء به القدماء والمحدثون تتبادر إلى ذهنه عدة أسئلةٍ، كانت هي الدافع لاختيار هذا البحث منها:

ما سبب تسمية حروف الزيادة بهذا الاسم؟ وهل كل ما يسقط من الكلمة يعدّ زائدًا؟

ما الفرق بين الحرف الأصلي والزائد؟

لماذا حُددت الزيادة بحروف:" سألتمونيها"؟

هل اتفق المحدثون مع القدماء في حروف الزيادة؟ الاتفاق يكون مع القدماء وليس مع ما جاءوا به.

وضع الصرفيون جملة من الأدلة لمعرفة حروف الزيادة، فما هي؟

لماذا نلجأ إلى الزيادة؟ وما هي أنواعها؟

ما المواضع التي تُزاد فيها حروف الزيادة؟

أما عن الدراسات السابقة، فكان الحديث عن حروف الزيادة فيها، مقتصرًا على باب زيادة الأبنية، الذي لم تفرد فيه حروف الزيادة مستقلة، ومن هذه الدراسات:

1- الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس، رسالة دكتوراه، صباح عباس، جامعة القاهرة، 1978 م.

2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، خديجة الحديثي،منشورات مكتبة النهضة، بغداد،ط1، 1385هـ-1965م.

3- الأبنية الصرفية في السور المدنية دراسة لغوية دلالية، رسالة ماجستير، عائشة محمد سليمان،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2003م.

4- الزيادة ومعانيها في الأبنية الصرفية في ديوان الطفيل الغنوي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،1992م.

وبعد اطلاعي على هذه الدراسات وجدت أنّها لا تمس الموضوع بكل جوانبه، فمنهم من اكتفى بذكر حروف الزيادة في معرض حديثه عن المجرد والمزيد، ومنهم من ذكر حروف الزيادة في مواضع معينة بناء على الكلمة التي زيدت فيها، وأما بحثي هذا ما هو إلا محاولة للمقارنة بين القدماء والمحدثين في حروف الزيادة.

وللإجابة عن الأسئلة السابقة، قسمتُ البحث إلى ستة مباحث، فجاءت خطته على النحو الآتي:

المقدّمة، تناولت فيها أهمية الموضوع ، وأهدافه، وسبب اختياره، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: مفهوم الزيادة.

المبحث الثاني : حروف الزيادة.

المبحث الثالث: حروف الزيادة بين القدماء والمحدثين.

المبحث الرابع: أدلة الزيادة.

المبحث الخامس: أغراض الزيادة وأنواعها.

المبحث السادس: مواضع حروف الزيادة في الأسماء والأفعال.

ثم خاتمة اشتملت على أبرز النتائج، وقائمة لأهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم الزيادة

الزيادة في اللغة والاصطلاح:

جاء في لسان العرب: "الزيادَةُ: النمو، وكذلك الزُّوادَةُ، والزيادة خلاف النقصان. زاد الشيء يَزيدُ زَيْدًا و زِيدًا وزِيادَة وزِيادًا ومَزيدًا ومزادًا أي ازدَادَ. والزَّيْدُ والزِّيدُ : الزيادة. وهم زِيدٌ على مائة وزَيدٌ...وزدته أنا أزيده زيادة جعلت فيه الزيادة. واستزدته طلبت منه الزيادة... يقال للرجل يعطي شيئا: هل تَزْدادُ؟ المعنى هل تطلب زيادة على ما أعطيتُك... وتَزيَّدَ في كلامه وفعله وتَزَايَدَ: تكلف الزيادَةَ فيه، وإنسان يَتَزيَّدُ في حديثه وكلامه إذا تكلف مجاوزة ما ينبغي..."[1].

فإذا تأملنا هذا المعنى اللغوي وجدناه يدور حول معنى واحد للزيادة، وهو مجاوزة حد معين، وبناء على ذلك ما تجاوز الأصل المجرد فهو زيادةٌ.

وفي الاصطلاح تحدث علماء الصرف عن الزيادة في باب المجرد والمزيد؛ فيعرفها ابن جني بقوله:" والزائد ما لم يكن فاءً ولا عينًا ولا لامًا، مثال ذلك قولك :ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضَرَبَ : فعل، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عينٍ ولا لامٍ [2]"،ويعرفها ابن يعيش بـ:" إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها، إما لإفادة معنى، كألف (ضارب)، وواو (مضروب)، وإما لضرب من التوسع في اللغة، نحو ألف (حمار)، وواو (عمود)، وياء(سعيد)"[3].

فالزيادة تعني إضافة حرف أو أكثر إلى أصل الكلمة بقصد إضافة معنًى جديدٍ.

المبحث الثاني: حروف الزيادة

حروف الزيادة عشرة أحرف ذكرها سيبويه في كتابه وهي:(الهمزة والألف والهاء والياء والنون والتاء والسين والميم والواو واللام)[4]،وهي كذلك عند ابن جني، جاء في شرح الملوكي:" القول على حروف الزيادة وهي عشرة، الألف والواو والياء والهمزة والميم والتاء والنون والهاء والسين واللام، ويجمعها قولك: (اليوم تنساه) ويقال: (سألتمونيها)..."[5]، وقد جمعت هذه الحروف في أسماء متعددة منها: أمان وتسهيل، هناء وتسليم، نهاية مسؤول، تلا يوم أنسه، وجمعها ابن مالك في بيت واحد :

هناء وتسليم تلا يوم أنسه نهاية مسئول أمان وتسهيل[6]

و ذكر أبو الفتح ابن جني أن أبا العباس سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشده :

هويتُ السِّمان فشيَّبنني وما كنت قِدما هويت السّمانا

فقال له: الجواب، فقال له أبو عثمان : لقد أجبتك في الشعر دفعتين، يعني قوله: هويتُ السِّمان[7].

وسميت هذه الحروف زائدة، لأن الزيادة لا تكون إلا منها، بمعنى إذا وجد في الكلمة حرف زائد فلا بد من أن يكون واحدا من هذه الأحرف العشرة، ولكن ليس معنى هذا أن حروف الزيادة لا تقع في الكلام إلا زائدة، فقد تكون أصول الكلمة كلها منها نحو: (مات) و (نام) و(سأل)، وإنما المراد أنهم إذا أرادوا أن يزيدوا حرفا أو أكثر على الكلمة من غير أصولها لم يكن بد من أن يزيدوا من هذه الحروف دون سواها[8]، ويبين ابن يعيش سبب كون هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها يقول:" إنما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها من الحروف لخفتها وقلة الكلفة عند النطق بها"[9]. ولكثرة دورانها في الكلام.

الفرق بين الحرف الأصلي والحرف الزائد:

الحرف الأصلي هو الذي يلازم اللفظة في كل موضع من مواضع تصرفها، نحو: كتب يكتبُ، اكتب كاتب كتبت كتاب مكتب كتيِّب كتابان كتيبات، فالحروف التي تكون في جميع التصاريف موجودة (الكاف والتاء والباء) فهي الأصلية وما سقط يعد الزائد. أما الحرف الزائد فهو الحرف الذي يسقط من غير علة تصريفية، وإذا ورد حرف في موضع لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف عُد زائدا، وإذا وجد أحد حروف المد واللين (الألف والياء والواو) مع ثلاثة أحرف فصاعدا في كلمة ما عُدَّ زائد ذلك الحرف[10].

والسؤال المهم هنا: هل كل ما يسقط من حروف الكلمة يعد زائدا؟

ليس كل ما سقط يُعد زائدا ، فإذا سقط الحرف من الكلمة لعلة تصريفية، فليس زائدا، كسقوط الواو من (يعد) مضارع (وعد) ومن (عِدة) المصدر، فسقطت الواو لعلة تصريفية وهي وقوعها بين عدوتيها الواو والكسرة، وكذلك سقوط الواو من فعل الأمر(قم) فالأصل قبل الحذف

(قوم) لكن حذفت الواو تخلصا من التقاء ساكنين، أو كسقوط الياء من كلمة(يد) فأصلها (يدي) فسقطت الياء تخفيفا، ويدل على أنها أصلية عودتها في التكسير والتصغير، فالواو والياء في هذه الكلمات أصلية، وما سقط لعلة فهو كالثابت[11].

وحروف الزيادة تزاد في الأسماء أو الأفعال فقط، ولا تزاد في الحروف، لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف لعدم تصرفها، يقول ابن جني:" والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول[12]، يقول ابن عصفور:" ولا يمكن أن تكون الألف في(ما) وأمثالها زائدة، لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق والتصريف وسائر الأدلة... ولا يوجد شيء من ذلك في الحرف وما عدا ما ذكر من الأسماء العربية والأفعال يدخله التصريف"[13].

وقد يُقال: لماذا حددت الزيادة بهذه الحروف دون غيرها من حروف المعجم؟

الأصل في الزيادة حروف المد واللين (الألف، الواو، الياء)، وذلك لخفتها، ولا تكاد تخلو منها كلمة، وإن خلت فلا تخلو من أبعاضها وهي الحركات، وبقيت حروف الزيادة مشبهة بها ومحمولة عليها، يقول ابن عصفور: "والذي هو زائد منها بحق الأصالة الواو والياء والألف لكثرة دورها في الكلام واستعمالها...وأما الهمزة والتاء والميم والنون فزيدت لشبهها بحروف العلة:

أما الهمزة فشبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها بالتسهيل والحذف والبدل.

وأما التاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما ولذلك أُبدلت منه.

وأما الميم فمضارعة للواو أيضا من جهة تقاربهما في المخرج ومضارعة لحروف العلة كلها من جهة الغنة التي فيها.

وأما النون فأشبهت أيضا حروف العلة من جهة الغنة التي فيها، ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة.

وأما السين واللام والهاء فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة.

أما اللام فمشبهة للنون من حيث تسطيل في مخرجها حتى تلحق بمخرج النون...وأما السين فإنها تشبه التاء لهمسها، وتقارب مخرجيهما، وأما الهاء فمشبهة للهمزة من جهة تقارب مخرجيهما، لأنهما من حروف الحلق..."[14].

قضية حروف المضارعة (نأيت) حروف زيادة:

يحكم الصرفيون على الزيادة في الأفعال وعددها قياسا على صيغة الفعل الماضي، ولا ينظرون إلى حروف المضارعة، علما بأن بدخولها تتغير الدلالة الزمنية للفعل فيصلح لوقتين الحاضر والمستقبل، ونريد أن نعرف: هل هي من الزوائد؟

يقول سيبويه: "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي ويفعل هو، ونفعل نحن"[15]. يشير سيبويه إلى أن حروف المضارعة حروف زوائد، وجاء في الأصول :" والزيادة تكون على ثلاثة أضرب : زيادة لمعنى، وزيادة لإلحاق بناء ببناء، وزيادة لا يراد بها شيء مما تقدم، فأما ما زيد لمعنى فألف (فاعل) إذا قلت :ضارب، وعالم، ونحو حروف المضارعة في الفعل..."[16]، فهي عند ابن السراج زوائد لمعنى.

وقد اعترض الرضي في شرحه للشافية على ابن الحاجب، في عده النون الواقعة في أول المضارع من حروف الزيادة، يقول :" وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى"[17]، وقد عد الرضي سين الاستفعال والنون في الفعل المطاوع من حروف الزيادة، مع أنها دالة على معنى فلا وجه لإنكاره[18].

وذكر الأشموني من أدلة الزيادة دلالة الحرف على معنى،كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل[19].

المبحث الثالث: حروف الزيادة بين القدماء و المحدثين

ذهب جمهور علماء اللغة القدامى إلى أن حروف الزيادة عشرة أحرف، يجمعها قولنا : (سألتمونيها)، يقول ابن جني:" وهي عشرة أحرف : الألف، والياء والواو والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام"[20]، ويقول ابن عصفور: "أما حروف الزيادة فعشرة يجمعها قولك: أمان وتسهيل...."[21]، ويقول ابن يعيش : "وحروف الزيادة عشرة وهي... ويجمعها (اليوم تنساه) وكذلك (سألتمونيها) ومثل ذلك (السمان هويت)"[22]، وقد نسب لأبي العباس المبرد إخراج الهاء من حروف الزيادة واحتج على ذلك بأنه لم تزد إلا في أواخر الكلم والوقف[23]، غير أن المبرد قد صرح بها بقوله في باب معرفة الزوائد ومواضيعها:" وهي عشرة أحرف: الألف والياء والواو والهمزة والتاء

والنون والسين والهاء واللام والميم"[24]. وما عليه جمهور الصرفيين أنها حرف زيادة بدليل زيادتها في أكثر من موضع، وأنكر الجرمي زيادة حرف اللام لقلة زيادة مواضعها[25]، ورد على ذلك ابن عصفور بأن اللام تزاد في أكثر من موضع وزيادتها في اسم الإشارة يقول: "فإنها إذا زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد فإذا أسقطتها منه اختلف دلالته التي كانت له مع اللام وصار يعطي القريب نحو ذا"[26].فزيادتها لمعنى فإذا حذفت اللام من الكلمة فقدت المعنى الذي تدل عليه.

أما ابن هشام فيسقط الهاء واللام من حروف الزيادة يقول:" وزيادة الهاء واللام قليلة...وتمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو(لمه) و(لم تره) واللام بـ(ذلك) و(تلك) فمردود، لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها"[27]. فابن هشام يرى أنهما كلمتان مستقلتان وليستا حرفي زيادة، ويتبعه في ذلك الأشموني في شرحه[28].

ولكن لماذا لم يعدوا الكاف حرف زيادة في أسماء الإشارة؟

لم يجعلوا الكاف في (ذلك) من أحرف الزيادة، لأن هذا الحرف ليس جزءًا من الكلمة، ونستغني عنه والكلمة لم يتغير فيها معنى ولم ينقص معناها، فذلك أو ذاك اسم إشارة فيه كاف الخطاب زائدة، ولكننا نستطيع أن نقول (ذا) ولم يختل المعنى، وحينما نجعل الحرف من أحرف الزيادة في الكلمة لا بد أن يكون مكملا لها، وأن يكون من هذه الكلمة، ولكن وردت زيادتها في غير هذا الموضع وهي من نفس الكلمة نحو : (هنديّ) و(هندكيّ) في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند، يعلل ابن عصفور ذلك فيقول:" فالجواب أن (هنديا)و(هندكيا) من باب (سبط وسبطر) أعني مما تقارب فيه اللفظ والأصل مختلف لأنه لم يثبت زيادة الكاف في موضع غير هذا فيحمل هذا عليه"[29].

والمتفق عليه عند علماء اللغة القدماء بأن حروف الزيادة عشرة أحرف، **فهل اتفق علماء اللغة المحدثون مع القدماء في حروف الزيادة؟**

يذهب تمام حسان إلى أن حروف الزيادة في اللغة العربية ليست مقتصرة على حروف (سألتمونيها) فكل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائدا لمعنى، ويدلل على ذلك بهذه الأمثلة :

دحرج/ ذات صلة بالثلاثي /درج / والمزيد الحاء.

زغرد / ذات صلة بالثلاثي / غرد/ والمزيد الزاي.

شقلب/ ذات صلة بالثلاثي/ قلب/ والمزيد الشين.

عربد/ ذات صلة بالثلاثي / عرد/ والمزيد الباء.

وليس واحد من هذه الحروف الأربعة المزيدة من حروف سألتمونيها[30].

ويخالف بذلك الصرفيين في أن هذه الأفعال ليست رباعية أصلية الحروف يقول:" وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربية تعتبر رباعية أصلية الحروف الأربعة في نظر الصرفيين، ولكنا نرى أن أحد هذه الحروف مزيد حتى ولو لم يكن من حروف سألتمونيها...فأنت ترى أن الفعل الرباعي ذو مادة ثلاثية إما أن يستعمل منها فعل ثلاثي له نفس معنى الفعل الرباعي وإما أن يستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى، وترى كذلك أن الحرف الزائد قد يكون حاء أو سينا أو شينا أو عينا أو باء أو زينا وقد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية"[31].

فتمام حسان يرى أن إرجاع هذه المواد الرباعية إلى أصولها الثلاثية يتبين لنا منها الحروف الزائدة من غير مجموعة (سألتمونيها).

أما أحمد عبدالستار الجواري فيخرج الهاء واللام من أحرف الزيادة ويعلل ذلك بأن حروف الزيادة لابد أن تفيد زيادتها معاني جديدة لم تكن تدل عليه البنية قبل دخول تلك الحروف عليها ورأى أن الهاء واللام لم تفد معنى من المعاني للبنية الداخلة عليها[32].

ويرى عبد الرزاق الصاعدي أن الزيادة الصرفية حروفها ثمانية يجمعها قولك: (أمستويان) وليست عشرة ويستبعد اللام والهاء، وذلك لأنهما لم تزادا في مواضع مطردة كاطراد الحروف الثمانية، فاللام زيدت في (ذلك،وتلك، وهنالك، وأولئك) وهذه أمثلة مرفوضة، ويرى الصاعدي أن العلة في ذلك أنها ليست زوائد تصريفية، بل وقعت في المبنيات، فلا يعتد بها، ومثلوا بزياتها في نحو عبدل، زيدل، والعثول وهذه لا تختلف عن زيادة الراء في سبطر و دمثر خلافا لابن جني.

وأما الهاء فتزاد في فعل الأمر نحو: فِهْ، وارمِهْ، وفي الوقف على(ما) الاستفهامية، إن جرت بحرفٍ، نحو: لمهْ، وفي الندبة والاستغاثة عند الوقف نحو، وازيداه وهي زوائد غير صرفية، ولذا نقل

عن المبرد أنه كان يخرجها من حروف الزيادة وهو على حق، لكنه تراجع فأعادها لحروف الزيادة في المقتضب تقليدا لأصحابه[33].

ويذهب محمد سعيد الغامدي إلى أن حروف الزيادة ليست عشرة، إنما هي أحد عشر حرفا، حيث يميز بين الألف وهمزة الوصل، فهمزة الوصل حرف مستقل غير الألف، لكن مع الرسم الكتابي تداخل الحرفان[34].

ولكن كيف نعرف الحرف الزائد من الحرف الأصلي؟

وضع الصرفيون جملة من الأدلة التي تعين على معرفة حروف الزيادة، وذلك عن طريق الاستقراء، فما هي هذه الأدلة؟

المبحث الرابع: أدلة الزيادة

لضبط النموذج الصرفي للزيادة علينا أولا معرفة أدلة الزيادة، فهي السبيل الوحيد لمعرفة الزائد من الأصلي، فبالأدلة نعرف المزيد من المجرد، لأنه يصعب علينا معرفة الزيادة في الأسماء وذلك لكثرة أوزانها وصعوبة ضبطها، فالأدلة هي الحل المناسب لضبط النموذج الصرفي للزيادة، ولابد أن تتفق الجماعة العلمية على هذه الأدلة حتى يكون لدينا نموذج صرفي موحد، فأدلة الزيادة ما هي إلا قانون يُضبط به الميزان الصرفي.

إن وقوع هذه الحروف مرة أصولا ومرة زوائدا في الكلمات يحتاج إلى أدلة واضحة يحتج بها على أصالة هذه الحروف أو زيادتها في الكلمات، فذكرها بعض علماء الصرف على سبيل الإجمال ثلاثة أسباب، يقول ابن يعيش : "والأسباب التي يعلم بها الأصل من الزائد ثلاثة: الاشتقاق والمثال والكثرة..."[35]، وقد توسع صاحب الممتع في التصريف في بيان هذه الأدلة فعقد بابا اسماه: (تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها) فأوصلها إلى عشرة أدلة يقول:" أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حروف الزيادة البناء، و كون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم النظير"[36]، وسنقف عند هذه الأدلة العشرة للتمثيل:

1- الاشتقاق

يعدّ أقوى الأدلة، يقول ابن يعيش:" فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلا"[37]، ونعني به هنا الاشتقاق الصغير وهو:"عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين"، ومثال ذلك: مضروب، ومستضرب، فالميم والواو والسين والتاء زوائد لأنها غير موجودة في (ضَرَبَ).

ولا يدخل الاشتقاق في الأسماء الأعجمية والأصوات والحروف وما شابهها، والأسماء المتوغلة في البناء، واللغات المتداخلة، والأسماء النادرة، والأسماء الخماسية[38].

2- التصريف

تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو: كتاب، تصغيره (كُتيب) وجمعه (كُتُب)،و الفعل منه : كتب يكتب اكتب. فالأحرف الثابتة في التصريف هي: الكاف والتاء والباء وسقط الحرف الزائد الألف في التصريف، ونلجأ إلى التصريف إذا التبس علينا الاشتقاق، وعندما يعجز التصريف عن الوصول إلى الزيادة، فإن نلجأ إلى أدلة أخرى[39].

3- الكثرة

هي أن يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدا فيما عرف له من اشتقاق أو تصريف، فيحكم عليه بالزيادة، فيما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف، مثال ذلك: (أفْكل)[40]، فالهمزة زائدة وذلك لكثرة زيادتها بعد ثلاثة أصول[41].

4- لزوم الحرف الزيادة

وهو أن يكون الحرف من أحرف الزيادة قد لزم موضعا يقع فيه زائدا، فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، ثم يقع هذا الحرف في موضعه ذلك من كلمة لا يعرف لها اشتقاق أو تصريف[42]. مثال ذلك : النون إذا وقعت ثالثة ساكنة بعد حرفين أصليين نحو(جَحَنْفل)[43]، (حَبَنْطى)[44]، (دَلَنْظى)[45].

5- لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة:

النظير هو: أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، وإذا سمع في تلك الكلمة لغة أخرى يحتمل الحرف فيها أن يحمل على الأصالة والزيادة فيقضى عليه بالزيادة لثبوت زيادتها في

اللغة الأخرى[46]. مثال ذلك:تَتْفُل[47] بفتح التاء الأولى وضم الفاء، فإن تاءه زائدة، حيث لو جعلت أصلا لكان وزنه(فَعْلُل) وهذا لا يوجد في العربية.

6- لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها:

مثال ذلك : تُتْفُل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن التاء هنا زائدة علما بأن لهذا البناء وزن في العربية وهو(فُعْلُل)، ولكن يلزم عدم النظير في نظيره لغة الفتح، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا، فالأصل اتحاد المادة[48].

7- الخروج عن النظير

بأن يكون الحرف إن قدر زائدا كان للكلمة التي يكون فيها نظير، وإن قدر أصلا لم يكن لها نظير أو بالعكس، فإنه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير. مثال ذلك: (غِزْويت) فلو كانت التاء أصلية كان وزنه (فِعويل) وليس في العربية فعويل، فيكون غِزويت مثله، وإن جعلناها زائدة كان وزنه (فِعْليتا) وهو موجود في كلامهم، نحو (عفريت) فحكمنا بذلك على زيادة التاء[49].

8- لزوم حروف الزيادة البناء

إذا لزم أحد حروف الزيادة بناءًا معينًا، نحو: كِنْثأو[50]، و حِنْطأو[51]،و سِنْدأو[52] على وزن (فنْعلو)؛حيث لم يُسمع في مثل هذه الكلمات أن حل محل النون حرف آخر من الحروف التي لا تحمل الزيادة، فنعِدام هذا في كلامهم دل على أن النون حرف زائد[53].

9- المعنى المطرد

وهو أن يأتي حرف أو أكثر في الكلمة ويدل على معنى خاص مطرد مضاف إلى معناها الأصلي نحو :حروف المضارعة، والأحرف المزيدة في صيغ المشتقات[54].

10- الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير

وذلك أن تكون كلمة نادرة، فحملت بعض أحرفها على الزيادة، أو على الأصالة، ولم يكن لبنائها مثيل في أبنية العربية، ففي هذه الحالة نرجح الزيادة، حملا على الأكثر، لأن أبنية الكلمات المزيدة أوفر من أبنية الكلمات المجردة، وهي أوسع مجالا، وأكثر احتمالا، مثال ذلك: (كَنَهْبُل)[55]، فإن

جعلت نونه أصلية كان وزنه(فَعَلُّل) خماسي مجرد، وإن جعلتها زائدة كان وزنها(فَنَعْلُل) رباعي مزيد وكلا الوزنين ليس له نظير، فلا بد من ترجيح الزيادة[56].

ومن خلال هذه الأدلة يعرف الحرف الزائد من الأصلي، فحين يتعذر الاشتقاق نلجأ إلى التصريف وإذا تعذر التصريف نلجأ إلى الكثرة، وهكذا.

ونلاحظ مما سبق تداخلا في الأدلة، فحاول ابن عصفور أن يفرع في الأدلة فأوصلها إلى عشرة أدلة، ولكن الأدلة لا تخرج عن ثلاثة، فالجماعة العلمية من القدماء اتفقوا على ثلاثة أدلة، ومن زاد على ذلك لم يأت بجديد، فأدلة الزيادة لا زيادة فيها، غير أن ابن عصفور نقل الصرف من النموذج العلمي إلى النموذج التعليمي، وحاول أن يقدم الأدلة بطريقة تعليمية، ففصّل في أدلة الزيادة الثلاثة التي جاء بها العلماء وشرحها وحللها ولكنه لم يضف أي جديد عليها.

إن الزيادة عند الصرفيين ليست عملا اعتباطيا، بل هي مظهر إيجابي اقتضاه واقع اللغة ولكن لماذا نلجأ إلى الزيادة؟ أو ما فائدة الزيادة؟

سنجيب على هذا السؤال في المبحث الآتي.

المبحث الخامس: أغراض الزيادة و أنواعها

أولا: أغراض الزيادة

لا يزاد في الكلمة حرف أو أكثر إلا لغرض من الأغراض الآتية[57]:

1- إفادة معنى

بالزيادة نحصل على معنى جديد لم يكن يعطيه بناء الكلمة المجرد، وهذا المعنى لا يلبث أن يزول بزوال الحروف الزائدة، وتعد هذه الزيادة من أكثر أنواع الزيادة ومن أمثلتها :زيادة حروف المضارعة لإفادة معنى التكلم والخطاب والغيبة.

2-الزيادة للمد

ويقصد بذلك مد الصوت وهذا لا يتم إلا بحروف المد، مثال ذلك: الألف في (كتاب) والواو في(عجُوز)، والياء في(صحِيفة).

3- الزيادة للتعويض

وذلك بأن تكون الزيادة لغرض التعويض عن حرف قد حذف من الكلمة، نحو: زيادة همزة الوصل في (اسم) فإنها عوض عن المحذوف الذي هو فاء الكلمة عند من يرى أنه من (الوسم)، أو لم الكلمة عند من يرى أنه من (السمو)، ونحو زيادة تاء التأنيث في (زنادقة) فإنها عوض عن ياء (زنديق).

4- الزيادة من أجل النطق بالساكن

كزيادة همزة الوصل في أول الأسماء والأفعال المبدوءة بالساكن، نحو: (ابن) و (اكتب).

5-الزيادة للتكثير

الغرض من هذه الزيادة تكثير حروف الكلمة، كزيادة الألف في(كمثرى)

6- الزيادة لبيان الحركة:

كزيادة هاء الوقف في (ارمه).

7- الزيادة من أصل الوضع

الزيادة هنا من أصل وضع الكلمة، فلا يتكلم بها إلا بزائد، ذلك أنها وضعت على المعنى المراد على هذه الهيئة، من ذلك : (افتقر) و(اشتد)، إذ ليس في الكلام فقُر وشدُد.

8- الزيادة للإلحاق

أي إلحاق كلمة بأخرى لتصير مساوية لها في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولتتبعها في الاشتقاق، نحو: (كوثر) زيدت فيها الواو للإلحاق بوزن (جعفر).

ثانيا: أنواع الزيادة:

تنقسم الزيادة إلى نوعين[58]:

النوع الأول:

الزيادة بتكرير أصول الكلمة فتزاد الكلمة بتكرير أحد أصولها، كفائها، أو عينها، أو لامها، أو فائها وعينها معا، أو عينها ولامها معا، وكل حرف من حروف الهجاء يقبل التكرير إلا الألف، وهذه الزيادة على أربع صور:

1- تكرار العين

وذلك إما أن يكون بغير فاصل بين الحرفين المكررين، ويقع ذلك في الاسم نحو: (سُلَّم)، وفي الفعل نحو: (كرّم)، وأما مع الفصل بين الحرفين بزائد، ويقع ذلك في الاسم نحو: (خفيْفد)[59]، ومع الفعل نحو: (اعشوشب)[60].

2- تكرار اللام

ويكون ذلك من غير فاصل بين الحرفين المكررين، ويقع ذلك في الاسم نحو : (هجفّ) [61]، وفي الفعل نحو : (جلبب)[62]، وأما مع الفصل فلا يقع إلا في الاسم نحو : (حندقوق)[63].

3- تكرار الفاء والعين معا

ولا يقع ذلك إلا في الاسم نحو : (مرمريس)[64].

4- تكرار العين واللام معا

ولا يقع ذلك إلا في الاسم نحو : (عرمرم)[65].

النوع الثاني:

ما يكون بأحد الأحرف العشرة التي جمعت في قولهم : (سألتمونيها) وقد تحدثنا عنها في المبحث الرابع.

المبحث السادس: مواضع حروف الزيادة في الأسماء والأفعال

لكل حرف من حروف الزيادة مواقع تكثر زيادته فيها حتى تكاد أن تطرد فيها، وهناك مواقع تقلّ فيها، وسنقف هنا عند هذه المواضع :

مواضع زيادة (الألف):

لا تزاد الألف في بداية الكلمة، لأنها ساكنة فلا يمكن النطق بها أولا، وتكون زائدة إذا وردت مع ثلاثة أحرف أصول أو أكثر، وتزاد في الاسم ثانية، نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبلى، وخامسة نحو: انطلاق، وسادسة نحو: قبعثرى[66]، وسابعة نحو: أُربُعاوَي.[67].

وأما مع الفعل فتزاد ثانية نحو: قَاتَلَ، وثالثة نحو: سلْقى، وخامسة نحو: ارْعوى، وسادسة نحو:اسْرندى.

وتزاد الألف وسط الكلمة لإطالتها، أو تكثير بنائها، ولا تكون للإلحاق، وتزاد آخرا للتأنيث وللإلحاق، وللتكثير[68].

فالألف تزاد في الفعل الثلاثي والاسم ثلاثيا ورباعيا وخماسيا.

مواضع زيادة (الواو):

إن الواو لا تزاد أولا إنما تزاد وسطا في الكلمة أو طرفا، فإذا كانت مع أصول ثلاثة، أو أكثر فهي زائدة إن لم تتبين أصالتها باشتقاق الكلمة. فتزاد في الاسم ثانية نحو:عوْسج، وثالثة نحو: جدْول، ورابعة نحو: ترْقُوة، وخامسة نحو: عضْرفوط، وسادسة نحو:أُرْبُعاوى. وتزاد في الفعل ثانية نحو: حوْقل، وثالثة نحو: جهْور، ورابعة نحو: اعشوشب، وخامسة نحو: اعلوّط. هذا إذا كانت مع أصول ثلاثة، أما إذا صحبت أصلين كانت أصلا نحو: يوم، دلو[69].

وزيادتها تكون للإلحاق، أو لمعنى، أو للمد، أو لإتمام بناء الكلمة.

ولكن لماذا لم تزاد الواو أولا؟

لم تزد أولا قيل لثقلها، وقيل لو زيدت أولا لم تخل أن تكون ساكنة أو متحركة، ولا يجوز أن تزاد ساكنة، لأنه ينطق بساكن في أول الكلام، وإن زيدت متحركة لا تخلو من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فلو زيدت مضمومة لاطرد فيها الهمز، وكذلك لو كانت مكسورة على حد وسادة وإسادة، ووشاح وإشاح، ولو زيدت مفتوحة لتطرق إليها الهمزة إن ضمت في التصغير، وفي البناء للمجهول، فكانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة، وقلبها همزة ربما أوقع لبسا أو أحدث شكا في أن الهمزة أصل أو منقلبة[70].

مواضع زيادة (الياء):

يحكم بزيادة الياء إذا وجدت في كلمة مع ثلاثة أحرف أصول فتكون زائدة،متصدرة كانت أم غير متصدرة، وتزاد في الاسم أولا نحو: يلمع، وثانية نحو: ضيغم، وثالثة نحو: سعيد، ورابعة نحو : حذرية [71]، وخامسة نحو: سُلحفِية، وسادسة نحو: مغناطيس، وسابعة نحو: خُنزوانية[72]، وتزاد في

الفعل أولا نحو: يضرب، وثانية نحو: بيْطر، وثالثة عند من أثبت فعيل من أبنية الأفعال نحو: رَهْيأ، ورابعة نحو: قلسيتُهُ، وخامسة نحو: تقلسيتُ، وسادسة نحو:اسلنقيت.

و إذا وجدت في كلمة ومعها أصلان فهي أصل مطلقا سواء أكانت متصدرة أم لا نحو: يوم، بيع، رَمْي.

وإذا كان معها حرفان أصليان وما عداهما زائد فهي أصلية نحو: ياسر، سيوف[73].

مواضع زيادة (الميم):

الميم لا تزاد إلا في الأسماء يقول ابن يعيش: " وقوله :(ولا تزاد في الفعل) يريد أن الميم من زيادات الأسماء، لا حظّ للأفعال فيها ولذلك قضي على الميم في (تعدد) أنها أصل"[74]، ويحكم بزيادة الميم إذا وقعت أولا وبعدها أصول ثلاثة فتزاد أولا في المصادر وأسماء الفاعلين من غير الثلاثي واسمي المكان والزمان واسم الآلة واسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي وذلك نحو : مَقْتَل، مُكْرِم، مَجْلِس، مَشْتى مِنشار، مَضْرُوب، مُكْرَم.

ولا تزاد الميم حشوًا ولا أخيرا، إلا بثبت، وقد وقعت ثالثة في هرماس[75]، لأنه من الهرس، ورابعة في دُلامِص[76] من التدليص، وفي زُرْقُم[77] من الأزرق، وهذا لم يقع إلا في ألفاظ قليلة ونادرة، تحفظ ولا يقاس عليها.

وإذا وقعت أول الكلام وبعده أربعة أصول، لم تكن إلا أصلا، لأن الزيادة لا تلحق ذوات الأربع من أولها بشرط ألا يكون من الأسماء المشتقة، مثال ذلك: مرزجوش[78].

وإذا تصدرت ووقعت مع أصلين فهي أصل نحو: مشى[79].

مواضع زيادة (النون):

أما النون فزيادتها مطردة في الفعل المضارع وتدل على المعظم نفسه، أو معه غيره نحو: نكتب، نقرأ.

ويحكم عليه بالزيادة أيضا إذا وقعت ساكنة غير مدغمة، في كلمة على خمسة أحرف نحو: جحنْفل، وإذا وقعت ثانية كانت أصلا نحو: عنبر، إلا إذا دل الاشتقاق على زيادتها نحو: عنسل[80].

وإذا كانت النون مسبوقة بألف قبلها ثلاثة أحرف أصلية ليس فيها إدغام فهي زائدة نحو: سكران، شبعان، فإن لم تسبقها ألفا كانت أصلا نحو: برثن.

وإن لم تسبق الألف ثلاثة أصول كانت أصلا نحو: زمان.

ويحكم على النون بالزيادة أيضا إذا كان قبل الألف ثلاثة أحرف ثانيها وثالثها من لفظ واحد نحو: رمان، إلا إذا ثبت أن أحد المثلين زائد ففي هذه الحالة تكون النون أصلية نحو: حسّان[81].

أما إذا كان قبل الألف ثلاثة أحرف أحدهما زائد فإن النون تكون أصلا فيها لأن ليس قبل الألف إلا حرفان أصليان وذلك مثل: شيطان[82].

وتزاد النون قياسا للمطاوعة في الأفعال والأسماء نحو : انهزم، انقطع، احرنجم، منكسر، وللتوكيد في الفعل ثقيلة وخفيفة نحو اصبرنَّ، هل تسمحنْ، وللوقاية نحو: أكرمني، ولتنوين الاسم نحو: قلمٌ، وعلامة لرفع الأفعال الخمسة نحو: يعملان، وفي المثنى وجمع المذكر السالم غير المضافين نحو: كتابان، صالحون[83].

مواضع زيادة (السين):

أما السين فتزاد قياسا في (استفعل) وما تصرف منه نحو: استعاده يستعد استعد استعادة مُستعيد، مُستعاد. وفي لغة بعض العرب في حالة الوقف لتبين كسرة الكاف من المؤنث نحو: أكرمتكس[84].

الاختلاف في زيادة سين الكسكسة :

الكسكسة لغة بعض العرب، وهي سين تلحق بكاف المؤنث في الوقف، فلو لم تلحقها لسكنت الكاف فلتبس بكاف المذكر، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر، فيقولون : (أكرمتكس)، فإذا وصلوا لم يأتوا بها، لأن حركة الكاف إذن كافية في الفصل بين الكافين.

يرى ابن الحاجب أن من عد سين الكسكسة حرف زيادة فذلك غلط، ويعلل ذلك بأنها حرف معنى لا حرف مبنى، ولو عدة كذلك للزم أن نعد شين الكشكشة حرف زيادة، إذ لا فرق بينهما فيلزم ذلك أن نعد الشين من حروف الزيادة والشين ليست كذلك بالاتفاق[85]، ويذهب صاحب المفصل إلى أنها تزاد باطراد مع كاف الضمير في الوقف على لغة بعض العرب[86]، وكذلك ابن عصفور، ويعلل

سبب زيادتها: "أما في الوقف فلكونها لم تجعل كالجزء مما دخلت عليه فبانت زيادتها"[87]،غير أنه في الشين يعلل بعدم زيادتها بأن هذا الحرف ليس كالجزء من الكلمة، لأننا نستغني عنه ولم يتغير معنى الكلمة، فإذا أردنا أن نجعل الحرف من أحرف الزيادة في الكلمة فلابد أن يكون مكملا لها وأن يكون جزءا منها كالهمزة في أحمر زائدة، فإذا حذفت تغير المعنى[88]. ولو سلمنا بأن السين حرف زيادة هنا فإنه يلزم علينا أن نجعل حرف شين الكشكشة حرف زيادة. فزيادة السين هنا لا تطرد في غير هذا الموضع لذلك تحفظ ولا يقاس عليها، ولعلها ظاهرة صوتية فقط، إذ تحذف في حالة الوصل ولم يتغير المعنى.

وزيدت سماعا في الفعل الماضي (أستطاع) وفي مضارعه (يستطيع) والدليل على زيادتها قولهم : أطاع حيث سقطت منه.

الاختلاف في توجيه كلمة (أستطاع):

اختلف علماء اللغة في توجيه كلمة(أستطاع) فيرى سيبويه أنها من باب أفعل وأصل أستطاع عنده أُطوع، أعلت العين بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبت ألفا ثم زيدت السين عوضا من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل فتحتها إلى الساكن قبلها، ومضارعها أسطاع يُسطيع بضم حرف المضارعة، وإلى هذا الرأي اتجه ابن جني[89]،وابن عصفور[90]،والاسترابادي[91].

أما الرأي الثاني فيمثله الفراء: أستطاع من باب استفعل أصلها استطاع بوصل الهمزة فحذفت التاء ثم فتحت الهمزة وفتحها شذوذا كما شذ حذف تاء الاستفعال، فالمضارع عنده يستطيع بفتح حرف المضارعة[92].

وفي أسطاع أربع لغات:

الأول: أسْطاعَ يُسْطِيعُ، بفتح الهمزة في الماضي، وضم حرف المضارعة، وذلك كما قال سيبويه.

الثانية: استَطاع يَستَطِيعُ بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعة، وهو من استفعل نحو: استقام، واستعان.

الثالثة: اسْطاع يَسْطِيعُ، بكسر الهمزة في الماضي ووصلها، وفتح حرف المضارعة، والمراد: استطاعَ يَستطيعُ، حذفت التاء تخفيفا.

الرابعة: اسْتَاعَ، بحذف الطاء، لأنها كالتاء في الشدة، وتفضلها بالإطباق[93].

زيادة السين في (سيفعل):

لم يذكر العلماء أن السين في بداية الكلام تقع زائدة، غير أنها تدخل على الفعل المضارع دلالة على الاستقبال في (سيفعل)، وهي في هذا الموقع تزاد باطراد، وهي هنا حرف معنى لا مبنى، ويرى شارح الشافية أن حروف المعاني ليست حروف زيادة يقول:" وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى"[94].

مواضع زيادة (التاء):

تزاد التاء في أول الكلمة، وفي آخرها، وفي وسطها، وتطرد في مواضع وتقل في أخرى، فتزاد في أول الفعل المضارع نحو: تكتب، وفي الفعل الماضي نحو: تقدم، وفي الأسماء في مصادر فعلى نحو :التقدم، وفي المصادر الدالة على المبالغة نحو: التَّلعاب، وفي مصدر فعّل نحو: كلّمته تكليما.

وتزاد في أول الكلمة من غير اطراد نحو: التّضراب، من الضرب.

وتزاد في آخر الكلمة باطراد،في الأسماء للدلالة على التأنيث نحو : عائشة، وفي الجموع نحو: صيارفة.

وتزاد في آخر الكلمة من غير اطراد نحو: ملكوت،جبروت من الملك والتجبر.

وتزاد في وسط الكلمة باطراد، في : افتعل، واستفعل، ومصدرهما وفروعها، نحو: اجتمع يجتمع اجتماعا.

وتزاد في جمع المؤنث نحو: مسلمات[95].

مواضع زيادة (اللام):

زيادة اللام قليلة جدا، وذلك لبعدها عن حروف المد، وتطرد زيارتها في أسماء الإشارة نحو : ذلك، وتلك، وهنالك. وسمعت زيادته في بعض الكلمات منها: زيدل، عبدل، فحجل[96].

مواضع زيادة (الهاء):

زيادة الهاء أيضا قليلة جدا، ولم تطرد زيادتها إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو: لمه، وعلى الفعل المعل بحذف آخره نحو: عه، وفي الوقف بعد ألف الندبة والنداء، نحو: واغلاماه، و ياغلاماه.

وغير مطردة في جمع (أم) على(أمهات)، وزيدت في : أهراق، يهريق، اهراقة، والأصل فيه: أراق، يريق، إراقة[97].

الخلاف في زيادة هاء (أمهات):

هناك خلاف في هاء (أُمَّهةٌ)، فمنهم من جعل الهاء أصلية ومنهم من جعلها زائدة، والذي يجعلها أصليه فهي من (تأمَّهْتُ أُمًّا)، فـ(تأمَّهتُ) بمعنى اتخذت، على وزن تفَعّلتُ، ثم حذفت الهاء فبقي أُمَّت، ثم حذفت التاء فبقي أمّ؛ فوزن أمّ "فُعَ" واللام محذوفة ،إلا أن أم وأمهة أصلان مختلفان كسَبِط وسِبَطر[98].

ومن يجعلها زائدة يستدل بقولهم: (أُمُّ الأُمومة) فأمّ على وزن (فُعل)، وأمهات (فُعْلهات)، فسقوط الهاء في المصدر الأمومة دليل على زيادتها ووزن أمومة (فعولة)،وتزاد في الأمهات للتفرقة بين جمع من يعقل ومن لا يعقل والأرجح زيادتها لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حُذف منه، والعمل على الأكثر لا على الأقل[99].

مواضع زيادة(الهمزة):

الهمزة في العربية نوعان: (همزة وصل، وهمزة قطع)

1- همزة الوصل:

همزة الوصل هي التي تثبت في ابتداء الكلمة وتسقط في درج الكلام، وهمزة الوصل زائدة دائما، وتزاد أولا ولا تقع في الحشو، ولا في الطرف، وتلحق أول الكلمة للتمكن من النطق بالساكن بعدها.

فتزاد في الماضي الزائد على أربعة أحرف وأكثر، وفي مصدره وأمره نحو: استغفر، استغفارا، استغفر.

وتزاد قياسا في صدر كل فعل أمر من الثلاثي المجرد غير المثال والأجوف، نحو: انظر. وأما في الأسماء فلا تزاد إلا سماعا في العشرة الأسماء الآتية: (اسم، است، ابن، ابنه، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، ايمن في القسم).

2- همزة القطع:

تزاد همزة القطع في أول الكلمة، ولا تزاد في وسطها وآخرها إلا بدليل، وتكون زيادتها في الأسماء والأفعال.

فتزاد همزة القطع إذ وقعت في أول الكلمة اسما كانت أم فعلا، وبعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر، أخلق، وذلك لغلبة زيادتها في هذا الموضع فيما عرف اشتقاقه، وقضي بزيادتها في الاسم الجامد حملا على المشتق نحو: أرنب، إصبع، إفكل.

وتزاد مع الفعل الرباعي للمضارعة نحو: أُدحرج.

أما إذا كان بعدها حرفان فهي أصل نحو: أخذ، أنس، وكذلك إذا كانت في اسم وبعدها أصول أربعة أو أكثر نحو : إبراهيم، إصطبل، وذلك لأن الهمزة لا تكون زائدة في الأسماء الرباعية والخماسية.

وإن تصدرت الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدهما الأصالة والزيادة فإن اعتبرته زائد كانت الهمزة أصلا نحو: أصيل، أصول، وإن اعتبرته أصلا كانت الهمزة زائدة نحو: أفعى، أيدع، أترجة، إلا ما شذ نحو: إمّعة، إمّرة، أيصر، أيطل، فالهمزة في هذه الكلمات أصلية.

وإذا وقعت وسطا فهي أصل، ولا يحكم بزيادتها إلا بثبت، وقد زيدت في كلمات معدودة نحو: شمأل، قُدائم، النئدلان[100].

وإذا وقعت في آخر الكلمة، فهي أصل، إلا في ضهيأ[101] فهي زائدة[102].

أما الهمزة في التأنيث نحو: حمراء، صحراء، أربعاء، فالهمزة هنا بدل من ألف التأنيث المقصورة نحو: حبلى، يقول ابن يعيش:" إنما هي ألف التأنيث كالتي في : حبلى... وقعت بعد ألف زائدة للمد، فالتقى ألفان زائدتان، فلن يكن بد من حذف إحداهما، أو حركتها، فلم يجز الحذف لأنك لو حذفت، الأولى لزال المد، وقد بنيت الكلمة ممدودة، ولو حذفت الثانية لزال علم التأنيث وهو أقبح من الأول فلم يبق إلا تحريك إحداهما فلم يجز تحريك الأولى لأن حرف المد متى حرك فارق المد فوجب تحريك الثانية فلما حركت انقلبت همزة فقلت حمراء..."[103].

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الصرفية، ومن خلال ما سبق توصلتُ للنتائج التالية:

1- حروف الزيادة تزاد في الكلمة لإضافة معنى جديد عليها، لذلك لم يعدوا حرف (الكاف) في اسم الإشارة ذلك حرف زيادة.

2- لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل، وأقوى الأدلة سقوطه في بعض التصاريف.

3- أدلة الزيادة قوانين يعرف بها الأصلي من الزائد، لذلك تعتبر أيسر من حصر الأوزان في الأسماء.

4- لا تقتصر أغراض الزيادة على المعنى فقط، بل تتعدى إلى غيرها كالزيادة لمد الصوت، وللتكثير.

5- حروف الزيادة المجموعة في قولهم (سألتمونيها) ليست في الزيادة سواء، فالهاء واللام تزادان في مواضع معينة، أما التاء مثلا فلها مواضع كثيرة تزاد فيها.

6- هناك تباين بين القدماء والمحدثين في عدد حروف الزيادة.

7- الظواهر الصوتية التي تلحق بعض المفردات كالكسكسة في لغة بعض العرب ليست من مواضع الزيادة.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن منظور، لسان العرب: مادة (زيد).
(2) ابن جني، المنصف: 11/1.
(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 314/5.
(4) سيبويه، الكتاب: 213/2.
(5) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 100. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 314/5.
(6) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 4/ 365.
(7) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 100.
(8) ينظر : ابن عصفور، الممتع في التصريف: 201/1 . الأستراباذي، شرح الشافية: 331/1.

(9) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 101.

(10) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 109. ابن الناظم، شرح ابن الناظم: 587.

(11) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 111. علي، الصيغ الثلاثية: 141.

(12) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصنيف: 7/1.

(13) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 36/1. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 314/5.

(14) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 209/1،208.

(15) سيبويه، الكتاب: 13/1.

(16) السراج، الأصول في النحو: 231/3.

(17) الأستراباذي، شرح الشافية376/2.

(18) ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية376/2، 377، الحاشية.

(19) ينظر : الأشموني، شرح الأشموني: 795.

(20) ابن جني، المنصف: 98/1.

(21) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 201/1. ينظر: السيوطي، همع الهوامع: 236/6.

(22) ابن يعيش، شرح المفصل: 314/5.

(23) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 201. الأستراباذي، شرح الشافية: 382/2.

(24) المبرد، المقتضب: 1/ 192.

(25) ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية: 2/ 381.

(26) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 203/1. ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 210.

(27) ابن هشام، أوضح المسالك: 366/4.

(28) ينظر: شرح الأشموني: 812.

(29) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 202/1.

(30) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 153.

(31) حسان، مناهج البحث في اللغة: 185.

(32) ينظر: الجواري، حروف الزيادة: 70/3.

(33) ينظر: الصاعدي، حروف الزيادة الصرفية ثمانية وليست عشرة، صحيفة المدينة، العدد:(18972).

(34) ينظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته:336.

(35) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 119، ينظر : الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 333/2. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 223.

(36) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 39/1، ينظر : الأشموني، شرح الأشموني،795.

(37) ابن يعيش، شرح الملوكي: 119.

(38) ينظر : ابن عصفور، الممتع في التصريف: 1/ 43.

(39) ينظر : ابن عصفور، الممتع في التصريف: 43/1، قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 30.

(40) الأفكل: الرعدة.

(41) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 54/1. ابن يعيش، شرح الملوكي: 121.

(42) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 55/1.

(43) جحنفل: غليظ الشفة.

(44) الحبنطى: الممتلىء البطن.

(45) دلنظى: شديد الدفع.

(46) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 57/1.

(47) تتفل : ولد الثعلب.

(48) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 57/1. الأشموني، شرح الأشموني: 795.

(49) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 58/1. نهر، الصرف الوافي: 32.

(50) كنثأو: وافر اللحية.

(51) حنطأو : وافر اللحية.

(52) سندأو: الحديد الشديد.

(53) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 56/1. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 32.

(54) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 1/ 56. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 32.

(55) كنهبل: شجر عظام.

(56) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 59/1. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 24.

(57) ينظر: ابن جني، المنصف: 13/1، 32. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 1/ 204، 205. الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 105، 106. علي، الصيغ الثلاثية: 158، 159. نهر، الصرف الوافي: 33، 34.

(58) ينظر: الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف: 30. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: 192، 193. عظيمه، المغني في تصريف الأفعال: 61، 62.

(59) الخفيف الحركة.

(60) الأرض كثيرة العشب.

(61) الثقيل.

(62) البسه الجلباب

(63) الرجل الطويل المضطرب.

(64) الداهية.

(65) الرجل الشديد.

(66) الجمل الضخم.

(67) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 687/2، 688. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 127. الأشموني، شرح الأشموني: 800.

(68) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 323/5.

(69) ينظر: ابن حني، سر صناعة الإعراب: 594. ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 131، 132، ابن يعيش، شرح المفصل:328/5.

(70) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: 131. ابن يعيش، شرح المفصل327/5. الأشموني، شرح الأشموني: 803. عضيمة، المغني في التصريف: 91.

(71) القطع الكبيرة من الأرض.

(72) الكبر.

(73) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 286/1. ابن يعيش، شرح المفصل: 324/5. الأشموني، شرح الأشموني: 801. الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 99.

(74) ابن يعيش، شرح المفصل: 334/5.

(75) من أسماء الأسد.

(76) أي براق.

(77) شديد الزرقة.

(78) اسم نبات ويقال بردقوش.

(79) ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية: 374/2. ابن عصفور، الممتع في التصريف:247/1. أبو حيان، المبدع في التصريف: 126.

(80) الناقة السريعة.

(81) ينظر: الأستراباذي، شرح الشافية: 376/2.

(82) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف:258/1. عضيمة، المغني في التصريف: 101. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 54.

(83) ينظر : ابن عصفور، الممتع في التصريف: 1 / 257. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 53.

(84) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 206.

(85) ينظر : الأستراباذي، شرح الشافية: 381/2.

(86) ينظر : الزمخشري، المفصل:360.

(87) ابن عصفور، الممتع في التصريف: 222/1.

(88) ينظر: ابن يعيش، الممتع في التصريف: 201/1.

(89) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 200.

(90) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 224/1.

(91) ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 379/2.

(92) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 199/1، 200. ابن يعيش، شرح المفصل: 344/5. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 224/1.

(93) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 208.

(94) الأستراباذي، شرح الشافية: 376/2.

(95) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل: 338/5. ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 102. الأشموني، شرح الأشموني: 810.

(96) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 210. أبو حيان، المبدع في التصريف: 120. عظيمه، المغني في تصريف الأفعال: 112.

(97) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي: 199. ابن يعيش، شرح المفصل: 340/5. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 217/1.

(98) ينظر: الاشموني، شرح الأشموني:811.

(99) ينظر : ابن يعيش، شرح الملوكي:203. ابن يعيش، شرح المفصل: 343/5. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 1/ 218. عضيمة، المغني في التصريف: 109.

(100) شمأل : ريح الشمال، القدائم : القديم، النئدلان: الكابوس.

(101) نوع من الشجر.

(102) ينظر : ابن يعيش، شرح الملوكي: 136، 137. ابن عصفور، الممتع في التصريف: 227/1. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: 48، 49.

(103)ابن يعيش، شرح الملوكي: 267،268.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وأخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ.

2) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

3) الجاحظ، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1425هـ.

4) الجواري، أحمد عبد الستار، حروف الزيادة، مجلة المجمع العلمي العراقي، العراق، مج39، ج3، 1409هـ.
5) ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، 1993م.
6) ابن جني، عثمان، المنصف شرح كتاب التصنيف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، ومحمد أمين، دار إحياء التراث، بيروت، 1373هـ.
7) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ.
8) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994م.
9) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.
10) الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان، الرياض، د.ت.
11) أبو حيان ، محمد بن يوسف، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1402هـ.
12) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت.
13) السراج، أبو بكر محمد ، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
14) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ.
15) الصاعدي، عبد الرزاق، حروف الزيادة الصرفية ثمانية وليست عشرة، صحيفة المدينة، ملحق الرسالة، ع18972، 2012م.
16) أبن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ.
17) عضيمة، محمد عبد الخالق، المغني في التصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، 1420هـ.
18) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1416هـ.
19) علي، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية مجرة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق، 1989م.
20) الغامدي، محمد سعيد، الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب دمشق، د.ت.
21) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، 1408هـ.
22) ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.

23) ابن مالك، محمد ابن عبد الله الطائي، شرح الأشموني على الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1395هـ.
24) ابن مالك، محمد بن محمد بن عبد الله، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ.
25) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة، 1415هـ.
26) ابن منظور، محمد بن المكرم بن علي، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
27) الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، 1299م.
28) نهر، هادي، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010م.
29) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
30) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.
31) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1393هـ.

Arabic References

1) al-ʻStrābādhy, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī, sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd w'khryn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1402.
2) al-Ushmūnī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿĪsá, sharḥ al-Ushmūnī bhāmsh Ḥāshiyat al-Ṣabbān, Maṭbaʿat Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, N. D.
3) al-Jāḥiẓ, ʿAmr ibn ʿUthmān, al-Kitāb, Ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1425.
4) al-Jawārī, Aḥmad ʿAbd al-Sattār, Ḥurūf al-Ziyādah, Majallat al-Majmaʿ al-ʿIlmī al-ʿIrāqī, al-ʿIrāq, V39, I3, 1409.
5) Ibn Jinnī, ʿUthmān, Sirr ṣināʿat al-iʿrāb, Ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, 1993.
6) Ibn Jinnī, ʿUthmān, al-Munṣif sharḥ Kitāb al-Taṣnīf, Ed. Ibrāhīm Muṣṭafá, & Muḥammad Amīn, Dār Iḥyā' al-Turāth, Bayrūt, 1373.
7) al-Ḥadīthī, Khadījah, Abniyat al-Ṣarf fī Kitāb Sībawayh, Maktabat al-Nahḍah, Baghdād, 1385.

8) Ḥassān, Tammām, al-Lughah al-ʿArabīyah Maʿnāhā & Mbnāhā, Dār al-Thaqāfah, al-Maghrib, 1994.
9) Ḥassān, Tammām, Manāhij al-Baḥth fī al-Lughah, Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1990.
10) al-Ḥamalāwī, Aḥmad ibn Muḥammad, Shadhā al-ʿurf fī Fann al-Ṣarf, Dār al-kiyān, al-Riyāḍ, N. D.
11) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, al-mubdiʿ fī al-Taṣrīf, Ed. ʿAbd al-Ḥamīd al-Sayyid, Maktabat Dār al-ʿUrūbah, al-Kuwayt, 1402.
12) al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad, al-Mufaṣṣal fī ʿilm al-ʿArabīyah, Dār al-Jīl, Bayrūt.
13) al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad, al-Uṣūl fī al-Naḥw, Ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1997.
14) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Hamʿ al-hawāmiʿ fī Sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ, Ed. ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram, Jāmiʿat al-Kuwayt, Dār al-Buḥūth al-ʿIlmīyah, al-Kuwayt, 1400.
15) al-Ṣāʿidī, ʿAbd al-Razzāq, Ḥurūf al-Xiyādah al-Ṣarfīyah thamāniyat & laysat ʿashrah, Ṣaḥīfat al-Madīnah, mulḥaq al-Risālah, I18972, 2012.
16) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Mu'min, al-mumtiʿ fī al-Taṣrīf, Ed. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1407.
17) ʿUḍaymah, Muḥammad ʿAbd al-Khāliq, al-Mughnī fī al-Taṣrīf al-afʿāl, Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah, 1420.
18) al-ʿUkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn, al-Lubāb fī ʿIlal al-binā' & al-iʿrāb, Ed. ʿAbd al-Ilāh Nabhān, Dār al-Fikr al-muʿāṣir, Bayrūt, 1416.
19) ʿAlī, Nāṣir Ḥusayn, al-Ṣiyagh al-Thulāthīyah Majarrat & mazīdah ashtqāqā & dalālat, al-Maṭbaʿah al-Taʿāwunīyah, Dimashq, 1989.
20) al-Ghāmidī, Muḥammad Saʿīd, al-dars al-Ṣarfī al-ʿArabī ṭabīʿatuhu & ishkālātuhu, Majallat al-Turāth al-ʿArabī, Ittiḥād al-Kitāb al-ʿArab Dimashq, N. D.
21) Qabāwah, Fakhr al-Dīn, taṣrīf al-Asmā' & al-Afʿāl, Maktabat al-Maʿārif, Bayrūt, 1408.

22) Ibn al-Qiṭāʿ, ʿAlī ibn Jaʿfar ibn ʿAlī al-Ṣiqillī, Abniyat al-Asmāʾ & al-Afʿāl & al-Maṣādir, Ed. Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Dāyim, Maṭbaʿat Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1999.

23) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbd Allāh al-Ṭāʾī, sharḥ al-Ushmūnī ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1395.

24) Ibn Mālik, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, Ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1420.

25) al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 1415.

26) Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn al-Mukarram ibn ʿAlī, Lisān al-ʿArab, Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah, N. D.

27) al-Maydānī, Aḥmad ibn Muḥammad, Nuzhat al-ṭarf fī ʿilm al-Ṣarf, Maṭbaʿat al-jawānib, al-Qusṭanṭīnīyah, 1299.

28) Nahr, Hādī, al-Ṣarf al-Wāfī Dirāsāt waṣfīyah taṭbīqīyah, ʿĀlam al-Kutub al-ḥadīth, al-Urdun, 2010.

29) Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad, Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik, & maʿahu Kitāb ʿiddat al-Sālik ilá taḥqīq Awḍaḥ al-masālik, li-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, N. D.

30) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh al-Mawṣilī, sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1422.

31) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh al-Mawṣilī, sharḥ al-Mulūkī fī al-Taṣrīf, Ed. Fakhr al-Dīn Qabāwah, al-Maktabah al-ʿArabīyah, Ḥalab, 1393.